

تقانة المعلومات وإدارة المعرفة وآثرهما في الخيار الاستراتيجي

دراسة تحليلية مقارنة لآراء عينة من مديري المصارف العراقية الأهلية
والحكومية

رسالة تقدم بها

إبراهيم محمد حسن عجام

إلى

مجلس كلية الإدارة والاقتصاد بالجامعة المستنصرية

كجزء من متطلبات درجة دكتوراه

فلسفة في إدارة الأعمال

بإشراف

الأستاذ المساعد الدكتور

صلاح عبد القادر النعيمي

المستخلص

تزايد الاهتمام بكل من تقانة المعلومات وإدارة المعرفة لما تشكلانه من تحد كبير للمنظمات على اختلاف طبيعة نشاطاتها. وبسبب توقف امكانات نجاح العمل المصرفي على إدارة المعرفة المدعومة بالتقانة الحديثة، تبرز أهمية البحث في هذا المجال ومتابعة مدى التطور الحاصل في كل منهما باتجاه تحديد المسارات الاستراتيجية المرتبطة بمستقبل المصارف، وبشكل خاص خياراتها الاستراتيجية المرتبطة بامكانات توظيف مكونات البنية التحتية لتقانة المعلومات وعمليات إدارة المعرفة لتحديد التوجهات والمسارات المستقبلية.

هدفت الدراسة إلى الإجابة على التساؤلات الفكرية والتطبيقية المرتبطة بمشكلة الدراسة ومعضلتها الفكرية، فكان التنظير النظري من حصة التساؤلات الفكرية، فيما تم التعبير عن التساؤلات العملية من خلال أنموذج الدراسة الفرضي والفرضيات الرئيسة الخمس، لقياس العلاقة بين المتغيرين المستقلين (تقانة المعلومات وإدارة المعرفة) واثر كل منهما على المتغير المعتمد (الخيار الاستراتيجي). ولغرض تحقيق هدف الدراسة المتمثل بالتعرف على واقع المتغيرات الثلاثة المبحوثة ودراستها وتقييمها ومعرفة العلاقات بينها والآثار التي تحدثها على الخيارات الاستراتيجية، تم العمل على جمع البيانات والمعلومات بأساليب متعددة، بعضها نظري، والأخر عملي تطبيقي ليشمل إلى جانب الاستبانة، المقابلات الشخصية وسجلات وتقارير المصارف السنوية. وقد انتخبت أربع مصارف عراقية لتشكل عينة للدراسة، اثنان منها حكوميان، واثنان أهليان. تألفت عينة الدراسة من (٧٥) مديرا يمثلون جميع شاغلي المواقع الإدارية العليا والوسطى في المصارف الأربعة. أما اختبار الفرضيات فقد تم بوسائل إحصائية متعددة منها، الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل ارتباط الرتب لسبيرمان واختبار Kruskal-Wallis واختبار Mann-Whitney .

وخرجت الدراسة بجملة من الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات بما يتوافق مع الواقع الراهن في القطر والتحديات التي يمكن أن تواجهها المصارف مستقبلا والتصورات المؤمل أن تنهض بواقع هذا القطاع، من خلال ضرورة تبني وتدعيم توجهاتها نحو استراتيجيات النمو التي يمكن أن تحقق لها إمكانية الحفاظ على مواقعها الحالية ضمن قطاع العمل المصرفي، والتفوق المطلوب لاحقا في مواجهة احتمالات توسع العمل المصرفي في العراق، وتطور تقنياته، واشتداد المنافسة المتوقعة، في ظل توسع الاستثمارات المصرفية من خارج القطر.